

الخلل المنهجي في التعامل مع الحديث في البحث الفقهي
بحث مقدم للندوة الوطنية: "الجوانب الحديثية في البحث الفقهي"

بمخبر الدراسات الشرعية كلية الشريعة والاقتصاد

المنعقد يوم ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨م

من إعداد الدكتور سامي رياض بن شعلال

أستاذ الحديث وعلومه

كلية أصول الدين قسم الكتاب والسنة

ملخص:

تحاول هذه الورقة تقديم نظرة تقييمية حول تعامل طلبة الدكتوراه لقسم الفقه والأصول مع الحديث وعلومه أثناء إعداد أطروحاتهم، مع تقديم اقتراحات تساهم في معالجة الخلل أو التقليل منه على أقل تقدير، وقد سجّل الباحث أنّ الخلل شمل جوانب عدة من مباحث علوم الحديث، منها ما كان في تخريج الحديث وعزوه إلى مصادره، ومنها ما كان في الحكم على الأحاديث والآثار، ومنها ما كان في تراجم الرواة، إلى غير ذلك من مظاهر الخلل في التعامل مع الحديث وعلومه.

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد بينت فيها العلاقة والتكامل المعرفي بين الفقه والحديث وعلومه، وأما المبحث الأول فضمنته الكلام على أهمية الحديث وعلومه وحكم تعلمها لطالب الفقه، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول جملة من الأخطاء المنهجية والعلمية، مع بيان التوجيهات والإرشادات لإصلاح الخلل وجملة من المقترحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الخلل المنهجي - التعامل - البحث الفقهي.

The methodological imbalance in dealing with Hadith in the Fiqh research

Abstract:

This research attempts to provide an assessment of the treatment of doctoral students of the Department of Fiqh and principles with the Hadith and its sciences during the preparation of their thesis, with suggestions that contribute to addressing or minimizing the imbalance, and the researcher noted that the imbalance included many aspects of the discourse of the hadith and its sciences, including what was in the graduation of the hadith and attributed to the sources, including what was in the

ruling on the hadith and the effects of what was in the translation of narrators to other aspects of the imbalance in dealing with the Hadith and its sciences.

The subject was addressed through a plan divided into an introduction, two chapters and a conclusion, either the introduction has shown the relationship and integration knowledge between the Fiqh and Hadith and its sciences, as the first chapter it included the talk about the importance of the Hadith and its sciences and the ruling on teaching it to the students of Fiqh, the second chapter is devoted to talking about a methodological and scientific errors, along with guidance and guidelines for correcting the imbalance and a range of suggestions and recommendations.

Keywords: Systematic imbalances- Dealing – Fiqh Research

مقدمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ علم الفقه علم جليل القدر، بالغ الأهمية، غزير الفائدة، لا يستغني عنه محدث ولا مفسر ولا غيرهما، فهو الموصل إلى فهم نصوص الكتاب والسنة المستمد منهما، ولا شك أنّ كتاب الله قطعي الثبوت بإجماع المسلمين، بخلاف السنة النبوية، فقد لحقها الدخيل لأسباب مختلفة، منها: الكذب على رسول الله ﷺ، والانتصار للمذاهب، وضعف النقلة وغفلتهم فيما نقلوا، وغير ذلك من الأسباب التي تلزم المشتغل بالفقه بضرورة التحقق من ثبوت النقل عن المعصوم ﷺ.

ولا ريب أيضاً أنّ التقصير في التحقق من صحة النقل عن رسول الله ﷺ يؤدي إلى الجناية على السنة النبوية باعتبارها مصدر أساس للتشريع، "من أجل ذلك أدرك الأولون أنّ تمييز الصحيح من السقيم ضرورة للفقيه، ومقدمة لا بد منها، فحرروا وحققوا، واجتهدوا في نخل المنقول، ولم يزل يناظر بعضهم بعضاً ويرد بعضهم على بعض في شأن صحة نقل الدليل، ولم ينظروا إلى هذه المقدمة إلاّ كجزء من المقدمات الضرورية للاستدلال"^(١).

قال الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) رحمه الله: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"^(٢).

وإنّ هذه المداخلة تهدف إلى تحقيق مقصدين مهمين، وهما:

(١) ينظر تحرير علوم الحديث للدكتور عبدالله بن يوسف الجديع: (٦/١). مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٢) المحدث الفاضل بين الراوي والواعي للقاضي الرامهرمزي: (ص/٣٢٠). تحقيق الدكتور مُجّد عجّاج الخطيب، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م). والمقصود ببحث الرجال ومروياتهم من أجل تمييز الثابت من غيره.

المقصد الأول:

إثارة انتباه طلبة الفقه إلى الأخطاء المنهجية والعلمية في الجانب الحديثي أثناء إعداد الرسائل العلمية.

المقصد الثاني:

إثارة انتباه أولئك الطلبة إلى ضرورة الاعتناء بالحديث وما يلحق به من مباحث وعلوم، من أجل استكمال ركائز النهج السديد لتحرير مسائل الشريعة المتعلقة بهذا الجانب؛ فإنّ الأخطاء المسجلة على طلبة الفقه من خلال مراجعة عيّينات كثيرة من الأطروحات^(٣)، أظهرت بعدا ملحوظا عن ممارسة الحدّ الأدنى لعلوم الحديث، من جهة تخريج الروايات وعزوها إلى مصادرها الأصلية، وتحرير الحكم عليها، وترجمة الرواة والحكم عليهم جرحا وتعديلا، وغيرها من مباحث علوم الحديث كما سنراه من خلال عرضها.

ولا شك أنّ هذه الأخطاء مما يشين تلك الأطروحات، كما أنّ السعي من أجل اجتنابها يُعدُّ من ضروريات التحقيق، ولا ريب أيضا أنّ التحقيق سمة البحث الناجح.

وإنّ من المؤسف حقا أن يعاد تقرير ذلك؛ فقد تطرق إلى أذهان كثير من الطلبة والباحثين أن العلاقة بين الفقه والحديث غير متينة، ويكفي الرجوع إلى كتاب معاصر مختص في الحكم على الحديث ورجاله، دون الحاجة إلى زاد من الحديث وعلومه، ممّا نتج عنه خلل كبير علميا ومنهجيا في التعامل مع الحديث في البحث الفقهي، الأمر الذي دعاني إلى إثارة بحث هذا الموضوع، إزالة للبس، وتذكيرا للعلاقة بين العلمين، ووصولاً إلى تحقيق الأمل المنشود من العناية بالعلمين لدى طلبة الفقه.

ومن المقرر أنّ التراث الإسلامي كثير ومتنوع، ومن علومه المتميزة: علم الحديث بوصفه نظرا في أصل من أصول الاستدلال^(٤)، وعلم الفقه بوصفه نظرا في فهم أحكام الشريعة واستنباطها

(٣) بالإضافة إلى ما أفادني به الأستاذ الدكتور **حاتم بلبي** حفظه الله من ملاحظات سجلها أثناء وقوفه على عدد من الأطروحات في تخصص الفقه وأصوله، وقد تبين من خلال هذا وذاك أنّ ما سأذكره من أخطاء منهجية وعلمية يتكرر في تلك الأطروحات.

(٤) المقصود به علم الحديث رواية ودراية.

من أدلتها التفصيلية، كما أنّ الفقه يفتقر إلى الحديث كونه من ركائز الاستدلال، فإنّ الحديث لن يُفهم الفهم السديد إلاّ باعتماد أصول وقواعد متينة يضمنها علم الفقه والاستنباط.

فليس علم الفقه وعلم الحديث منقطعان عن بعضهما، بل يتكاملان فيما بينهما ويشد بعضهما بعضاً، وهما من العلوم الشرعية الأصيلة، التي توفر مناخ التفاعل الذي يقود إلى التداخل، يقول الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله (ت ٥٠٥هـ): "للمتعلم أن لا يدع فناً من فنون العلم، ونوعاً من أنواعه إلاّ وينظر فيه نظراً يطلّع به على غايته ومقصده وطريقه، ثم إن ساعده العمر وأتته الأسباب طلب التبخر فيه، فإن العلوم كلها متعاونة مترابطة بعضها ببعض، ويستفيد منه في الحال حتى لا يكون معادياً لذلك العلم بسبب جهله به، فإن الناس أعداء ما جهلوا"^(٥).

ولا ريب أيضاً أنّ الفقه من علوم المقاصد، وعلم الحديث من علوم الوسائل، وشرف الوسيلة إنّما يشرف بشرف مقصوده، كما لا يستريب أي باحث أنّه لا فقه يرتجى من دون حديث، ممّا يوحي برابطة قوية بينهما^(٦).

وعليه فإنّ العلاقة بين الفنين ليست مستغربة، فإنّ مقصدهما خدمة الإسلام، وإنّما يستغرب تفريط الباحثين في تخصص الفقه من تحصيل مقدار ما يستقيم به البحث من الحديث وعلومه، والعكس أيضاً ممّا يستغرب.

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد بيّنت فيها العلاقة والتكامل المعرفي بين الفقه والحديث وعلومه، وأما المبحث الأول فضمنته الكلام على أهمية الحديث وعلومه وحكم تعلمها لطالب الفقه، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول جملة من الأخطاء المنهجية والعلمية، مع بيان التوجيهات والإرشادات لإصلاح الخلل وجملة من المقترحات والتوصيات، فأقول وبالله تعالى التوفيق.

(٥) ميزان العلم: (ص/٣٤٨). حققه وقدم له الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف مصر، الطبعة الأولى (١٩٦٤م).

(٦) مقتبس من مقال للدكتور الحسين آيت سعيد بعنوان: علاقة أصول الفقه بالفقه: (ص/٧٨) من منشورات ندوة دولية بعنوان: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وجامعة القرويين، ومؤسسة دار الحديث الحسنية (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، المملكة المغربية.

المبحث الأول: أهمية الحديث وعلومه وحكم تعلمها لطالب الفقه

المطلب الأول: أهمية الحديث وعلومه للباحث في المجال الفقهي

لست بصدد الكلام في هذا المطلب عن أهمية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، فقد انتهى الإجماع إلى أن الحديث النبوي حجة على جميع المسلمين، "لأن الآيات التي فرضت على المؤمنين طاعة النبي ﷺ صريحة لا تحتمل التأويل، وإنما تكون طاعته بالتزام سنته، والعمل بحديثه، والأخذ بمضمونه الصحيح في مسائل الدين"^(٧)، واعتباره مصدراً أصيلاً في التشريع، وأساس يقوم عليه نظر الفقيه وينبني عليه اجتهاده كالقرآن الكريم.

وإنما المراد بيان أهمية اعتناء طالب الفقه بعلوم الحديث باعتبارها وسيلة للتحقيق في ثبوت الحديث من عدمه، ولما لعلوم الحديث من أهمية بالغة في معرفة تفاصيل الشريعة الإسلامية والوصول إلى أحكامها.

يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى (ت ٦٤٣هـ): "وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يجبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكمثلتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذائلهم وسفلتتهم، وهو من أكثر العلوم توجُّهاً في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها"^(٨).

وقد بين الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) أن المراد بالعلوم هنا: الشرعية، قال رحمه الله: "وهي: التفسير، والحديث، والفقه. وإنما صار أكثر^(٩)، لاحتياج كل من العلوم الثلاثة إليه.

أما الحديث فظاهر، وأما التفسير؛ فإن أولى ما فسر به كلام الله تعالى: ما ثبت عن نبيه ﷺ، ويحتاج الناظر في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت.

(٧) السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام للدكتور محمد لقمان: (ص/١٩).

(٨) معرفة أنواع علوم الحديث، المشهور بمقدمة ابن الصلاح: (ص/٥). تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر -

سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

(٩) أي أكثر تولجاً أو دخولاً، كما يقتضيه سياق الكلام.

وأما الفقه فلاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بما ثبت من الحديث دون ما لم يثبت، ولا يتبين ذلك إلا بعلم الحديث^(١٠).

ويقول الحافظ زين الدين العراقي (ت) رحمه الله: "فعلم الحديث خطيرٌ وَقَعُهُ، كثير نفعه، عليه مدارُ أكثر الأحكام، وبه يُعرَفُ الحلالُ والحرامُ، ولأهله اصطلاحٌ لا بد للطلاب من فهمه فلهذا نُدبَ إلى تقديم العناية بكتابٍ في علمِهِ^(١١).

فمما تقدم يتبين لنا أنّ علم الحديث هو علم مهم في ضبط المعرفة الإسلامية على مستويات ثلاثة: المستوى الأول: في تصحيح النقل، والمستوى الثاني: في خدمة الفهم، والمستوى الثالث: في توسيع مدارك العلم.

ولهذا فإنّ أهمية علم الحديث تكمن في كونه من علوم الآلة التي يحفظ الدين به من التحريف والتزييف والتبديل، من خلال وضع قواعد وقوانين، "والسنة أساس يقوم عليه نظر الفقيه ويبني عليه اجتهاده كالقرآن العظيم، فإن لم يتبين له ما يصح أنّه سنّة ممّا لا يصحّ، فعلى أيّ أساس سيقوم بُنيانه^(١٢).

المطلب الثاني: حكم تعلم طالب الفقه علوم الحديث

من محاسن الشريعة الإسلامية أنّها وردت مبنية على قواعد كلية تُعرف بها أحكامها، وينبغي عليها فقه النصوص الشرعية، ومن المقرر في علم أصول الفقه: أنّه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وهي من أعظم القواعد الأصولية ذات الأهمية البالغة في التشريع الإسلامي.

ومعنى هذه القاعدة: أنّ كل ما يعتمد عليه من أسباب ووسائل لأجل تحقق الواجب والوصول إليه فهو واجب أيضا^(١٣).

(١٠) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢٢٧/١). تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، درا الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

(١١) شرح التبصرة والتذكرة: (٩٧/١). تحقيق عبد اللطيف المميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

(١٢) ينظر تحرير علوم الحديث للدكتور عبدالله بن يوسف الجديع: (٦/١).

(١٣) ينظر القواعد النورانية لابن تيمية: (ص/١٦٩)، والفروق للقراني: (١٥٣/٢)، (١١١/٣)، والبحر المحيط للزرکشي: (٢٢٣/١).

ومن تطبيقات هذه القاعدة العظيمة: أنه لا تصح عبادات المسلم ومعاملاته إلا بدليل صحيح ثابت عن المعصوم عليه السلام، ولا شك أنّ ذلك لا يتحقق إلا من خلال التأكد والوقوف على صحة الأخبار والآثار المنقولة في ذلك، وهذا لا يتحقق أيضاً إلا بمعرفة وإلمام بالحديث وعلومه.

وقد تقدّم أنّ الحديث وعلومه من علوم الآلة التي يجب على الباحث في النص النبوي أن يكون على دراية بكيفية التحقق من ثبوت ذلك النص، ليتمكن من استخراج الأحكام منها، وتقديم فقه صحيح مبني على دليل صحيح أيضاً.

ولذلك عُدَّ معرفة "ما يثبت من الحديث ممّا لا يثبت شرطاً في المجتهد والمفتي، ممّا لا ينبغي أن يُرتاب فيه، فإنّه إن لم يفهم ذلك صار ولا بدّ إلى أن يبيّن ويُفَرِّع على ما لا يثبت به دينٌ من الروايات" ^(١٤).

قال عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: "لا يجوز أن يكون الرجل إماماً، حتى يعلم ما يصح ممّا لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم" ^(١٥).

وقد تعجب الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) ممّن لا يميز بين الثابت من الحديث وغيره ثم يتجرأ على الكلام في الفقه وتحرير مسائله، فقال رحمه الله: "فمن لم يحفظ سنن النبي صلى الله عليه وآله، ولم يحسن تمييز صحيحها من سقيمها، ولا عرف الثقات من المحدثين، ولا الضعفاء والمتروكين، ومن يجب قبول أفراد خبره ممن لا يجب قبول زيادة الألفاظ في روايته، ولم يُحسن معاني الأخبار، والجمع بين تضادّها في الظواهر، ولا عرف المفسّر من الجمل، ولا المختصر من المفصل، ولا النَّاسخ من المنسوخ، ولا اللَّفْظَ الخاصّ الذي يراد به العامّ، ولا اللَّفْظَ العامّ الذي يراد به الخاصّ، ولا الأمر الذي هو فريضة وإيجاب، ولا الأمر الذي هو فضيلة وإرشاد، ولا النهي الذي هو حتمٌ لا يجوز ارتكابه، من النهي الذي هو ندبٌ يباح استعماله، مع سائر فصول السنن وأنواع أسباب الأخبار: كيف يستحلّ أن يفتي، أو كيف يسوّغ لنفسه تحريم الحلال، أو تحليل الحرام، تقليداً منه لمن يخطئ ويُصيب؟" ^(١٦).

(١٤) ينظر تحرير علوم الحديث للدكتور عبد الله بن يوسف الجديع: (٦/١).

(١٥) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: (٣/٩)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: (١٧٨/١).

(١٦) كتاب المجروحين من المحدثين: (٢١/١). تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض،

الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

"وفي هذا منع لطائفتين من الناس أن تتكلم في الحلال والحرام ابتداءً:

الأولى: من لهم بالحديث عناية وتخصّص، في تمييز صحيحه من سقيمه، الموجب للمعرفة برواته من تمييز المقبول والمردود، لكن ليس لهم حظّ من علوم أصول الفقه، ولا مراس لفروعه، فهؤلاء لا يقدر أحدهم أن يستنبط ويجهّد؛ لفقده آلة النّظر في الأحكام...

فلتلق الله طائفة تسلّقت جدار الفقه، حيث لم تأت من بابه، ولا أعطيت الإذن من بوابه، فحظّ مثل هؤلاء فقهاء العين حتّى لا تنظر إلى ما لا يباح، وفي أهل زماننا من هؤلاء خلق، عافى الله العلم منهم.

والثانية: من لهم اشتغال بالفقه، ومعرفة بطرقه وأصوله، وفهم لدلالات النصوص ومعانيها، ولكنهم لا يميّزون بين رواية مقبولة ومردودة، فترى أحدهم يبني الأحكام على ضعيف الأخبار، بل على ما لا أصل له وباطل من الروايات؛ لأنّه لا يدري الصّحيح من السّقيم، فهذا حين يفرض على الناس شيئاً أو يحرم عليهم، وكان قد بنى على رواية لا تصحّ، فقد نسب إلى الدّين ما ليس منه، وأورد الحرج على المكلفين فيما أتاهم به من حكم بناه على غير أساس، فكم يحمل على كاهله من حرج؟! بل مثل هذا لا يُدرى ممن علمه في التّحقيق ما بُني على دليل صحيح وما بُني على غيره، وهو نفسه لا يعرف ذلك" (١٧).

فتبين ممّا سبق أنّ الواجب على الباحث في الفقه أن يعتني بعلم الحديث، ليتمكن من التمييز بين الصحيح من الضعيف، وبهذا يتحقق يتحقق له الفهم السديد المستنبط من الدليل الصحيح، كما يجنبه الوقوع في الأخطاء والزلات في التعامل مع الحديث النبوي.

المبحث الثاني: الخلل في التعامل مع الحديث وعلومه مع ذكر التوجيهات والمقترحات

المطلب الأول: الخلل في التعامل مع الحديث وعلومه مع ذكر التوجيهات

تقدّم معنا أنّ الحديث النبوي مصدر أساس من مصادر التشريع الإسلامي، ثم نشأ علم الحديث الذي يحتوي على مباحث عديدة، جاءت لوضع سياج وحماية للحديث نفسه وللشريعة من كل زيادة، وأي خلل في التعامل مع قواعد الحديث وعلومه سيؤول إلى تغيير وتحريف في الشريعة نفسها فروعاً وأصولاً.

(١٧) ينظر تحرير علوم الحديث للدكتور عبدالله بن يوسف الجديع: (١/٧-٨).

وأعني بالخلل: كل أمر من شأنه أن ينحرف بطالب الفقه عن المنهجية العلمية الصحيحة في قبول الأحاديث والتعامل مع السنة النبوية عموماً، فيسلك سبيلاً غير سبيل ما قرره علماء الحديث، وينتهج نهجاً مخالفاً لقواعد علمهم.

والخلل في التعامل مع الحديث النبوي الشريف وعلومه يرجع في نظري إلى أسباب متنوعة، أهمها الآتي:

١/ العجلة من أجل الوصول إلى الحكم على الحديث أو تخريجه، الأمر الذي يدعو الطالب إلى الاعتماد على مراجع غير أصيلة، مثل رجوعه إلى بحث في مجلة لأخذ ما توصل إليه صاحب البحث من نتائج حول الحديث بعينه.

ولا شك أنّ هذا مخالف للمنهجية الصحيحة المتمثلة في الرجوع إلى كل فن من الفنون إلى مظانه ومصادره الأصلية والأصيلة.

٢/ ظنُّ كثيرٍ من طلبة الفقه أنّه لا حاجة لعلوم الحديث، ولا فائدة ترجى من تعلمها، إذ أنّ ذلك عندهم مضيعة للوقت، والغالب في هؤلاء عدم الاهتمام بالتحقق من ثبوت الحديث وعدمه، فيلجأ - كالذي قبله - إلى تقليد غيره في الكلام حول الحديث من جهة الصناعة الحديثية، دون التحقيق من النتائج المتوصل إليها، وقد تكون - أعني النتائج - مخالفة لما عليه أصحاب الصنعة من المحدثين، ولا شك أيضاً أن هذا خطأ فاحش منافٍ للمنهجية الصحيحة.

٣/ استصعاب علوم الحديث واستثقالها، فيعزف عن تعلمه، فينتج عنه الخلل في التعامل مع قضايا مختلفة في علوم الحديث.

وأما الخلل الملحوظ على طلبة الفقه في التعامل مع الحديث وعلومه أثناء إعداد البحوث والرسائل العلمية، فأسجله في النقاط الآتية:

أولاً: الخلل في تخريج الأحاديث والآثار:

١/ عدم الاعتناء بتخريج آثار الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والحكم عليها، وإن خرجها فمن الكتب غير الأصيلة، كما يتساهل في الحكم عليها، ظناً أنّ الحديث الموقوف والمقطوع ليسا بحاجة إلى ذلك، وإنما يلزم نفسه بذلك في التعامل مع الأحاديث المرفوعة فقط.

ولا شك أنّ هذا تساهل، والذي يلزم الباحث هو الرجوع إلى المصادر الأصيلة التي عنيت بتخريج الآثار، مثل: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن البيهقي، وكتب معاجم الصحابة، كالمعجم الكبير للطبراني، وغيرها.

كما لا ينبغي أيضا التساهل في أسانيدها، وبخاصة إذا كان الأثر هو الدليل في الباب، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) رحمه الله: "والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقق، والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالاته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله"^(١٨).

ويمكن للطلاب الاستفادة من كتاب: (ما صحّ من آثار الصحابة في الفقه)، لغلام زكريا باكستاني، وهو مطبوع متداول.

٢/ العزو إلى مصادر غير مسندة، كأن يقول مثلا: أخرجه النووي في رياض الصالحين، أو المنذري في الترغيب والترهيب، أو الصنعاني في سبل السلام، فمثل هذه الكتب ليست مصادر للتخريج.

وهذا خلل علمي لوحظ في كثير من الرسائل، والتخريج علم تطبيقي يُمكن الطالب من جمع النصوص من مصادرها المسندة، "واشترطنا الإسناد في كتب التخريج مصادره التي يصح العزو إليها مقدمةً بلقب التخريج (أخرجه)؛ لأنّ المقصود من التخريج هو الوقوف على ما يمكن من معرفة منزلة الحديث قبولا أو ردا، وهو الإسناد، ولذلك كان إيراد الحديث بلا إسناد لا يعين على تحقيق هذا المقصد، ولذلك خرجت الكتب غير المسندة عن أن تكون مصادر تخريج... فيصح أن

(١٨) مجموع الفتاوى: (١/١٧٧). تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، درا الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). كما أنه على أنّ العلماء نصوا على التساهل في التعامل مع آثار الصحابة والتابعين في غير الحلال والحرام، يقول الإمام البيهقي رحمه الله: "وضرب لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفتها مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم. سمعت أبا عبد الله الحافظ، يقول: سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد العنبري، يقول: سمعت أبا الحسن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، يقول: كان أبي يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وتساهلنا في الرجال، وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال".

تقول مثلاً: ذكره النووي في رياض الصالحين، لكن لا يصح أبداً أن تقول: أخرجه النووي في رياض الصالحين^(١٩).

٣/ تخريج الحديث دون العودة إلى مصادره، والرجوع مباشرة إلى المصادر التي اعتنت بتخريج الأحاديث، مثل التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر، أو نصب الراية للحافظ الزيلعي، أو إرواء الغليل للعلامة الألباني.

وهذا مخالف للمنهجية الصحيحة المعتمدة في تخريج الأحاديث والآثار كما تقدّم، فكم من حديث عزاه ابن حجر أو الزيلعي أو الألباني إلى إمام من الأئمة، وليس كما ذكروا، أو وجد الحديث في المصادر التي أحالوا إليها ولكن في غير الموضع الذي ذكروه.

ولا مانع من جعل المصنفات المذكورة آنفاً - وغيرها - مصادر فرعية للدلالة على تواجد الحديث، كأن يقال: أخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه، ثم يحيل إلى موضع تواجد الحديث في نصب الراية مثلاً.

وفي حال فقدان كتاب من الكتب المسندة، يمكن للباحث الرجوع مباشرة إلى الكتب الناقلة عن الكتب المسندة، وهي "كل كتاب نقل عن كتاب مسند حديثاً، فساقه من ذلك الكتاب تاماً فإسناده ومنتنه؛ كما يفعل ابن كثير كثيراً في تفسيره، حيث ينقل عن تفاسير (خاصة المفقودة أو المفقود بعضها)، كتفسير ابن مردويه، أو الجزء المفقود من تفسير ابن أبي حاتم، ومن تفسير عبد بن حميد، ومن تفسير ابن المنذر، فكثيراً ما يسوق ابن كثير تلك الأحاديث أو الآثار من تلك التفاسير بتمامها: بإسنادها ومنتنها، ممّا يجعلنا وكأننا قد وقفنا على الحديث في المصدر الأصلي؛ لأنّه بسياق الإسناد تاماً قد مكنّ من جاء بعده ونظر في كتابه من معرفة إسناد الحديث، الذي هو سبيلنا الأوّلي للحكم على الحديث"^(٢٠).

إلا أنّ طريقة العزو تكون بقولنا مثلاً: أخرجه عبد بن حميد في تفسيره، كما في كتاب تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ولا نقول مباشرة: أخرجه عبد بن حميد في تفسيره.

(١٩) ينظر مقرر التخرّيج ومنهج الحكم عليه، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني: (ص/١٧). مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت لبنان، الطبعة الأولى (٢٠١٨م).

(٢٠) ينظر المرجع السابق: (ص/٢٦).

٤/ عدم الاهتمام باختلاف مخارج الحديث: كأن يقول أحدهم: أخرجه البخاري ومسلم، ويكون في البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا خطأ فاحش؛ فإن حديث ابن عباس هنا مخرج مغاير، ورجال إسناده مختلفون عن رجال حديث أبي هريرة، وجعلهما مخرجا واحدا في واقع الأمر تفتيق بين الطرق.

ومن ذلك أيضا قوله: رواه الترمذي والنسائي مثلا، ويكون هناك خلاف في السند مؤثر بين ما في الترمذي وما في النسائي، فالفصل بين الروايات في هذه الحالة مهم جدا، إذ الحكم على سند أحدهما لا يتناول الإسنادين جميعا.

٥/ عدم رعاية ألفاظ الحديث، فيخرجها من مصادرها دون مراعاة اللفظ المخرج، والغالب أن سبب ذلك هو الاعتماد على الحفظ الخاطيء، أو على الشائع من لفظ الحديث، بينما الثابت خلافه، وهذا مما يبعد الباحث وبحثه عن التحقيق.

وأبرز مثال على هذا الخلل، حديث: "خير القرون قرني"، فعزاه كثير من الطلبة إلى البخاري ومسلم، والحديث بهذا اللفظ غير موجود فيهما، وإنما أخرجه الشيخان من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...» الحديث^(٢١).

٦/ عدم مراعاة خصوصية موضع الشاهد فيخرج الحديث دونه، وهذا خلل يؤثر على مصداقية الجزئية التي يبحث فيها الطالب، فالواجب العناية بتخريج الرواية المشتملة على موضع الشاهد، ولعل سبب ذلك العجلة وعدم الدقة أثناء عملية التخريج.

٧/ من الخلل المسجل: قول أحدهم: أخرجه البخاري، ويحيل على فتح الباري، أو يقول: أخرجه مسلم، ويحيل على شرح النووي، أو: أخرجه مالك في الموطأ، ويحيل على التمهيد لابن عبد البر، وهذا في حقيقة الأمر يوحي بأن الطالب لم يتقن منهجية البحث، ولم يراجع الكتب المؤلفة في ذلك، فلو ذكر الكتاب والباب ثم أحال الطالب إلى موضع الحديث من فتح الباري مثلا لهان الأمر، وأما الاكتفاء بالتنصيص على إخراج البخاري للحديث، والإحالة إلى فتح الباري، فهذا عيب منهجي، فالواجب حينئذ الرجوع إلى المصادر الأصلية.

(٢١) أخرجه البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: [٣٦٥١]، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: [٢٥٣٣].

٨/ الخطأ في طريقة التخريج، يقول مثلاً: رواه البخاري في صحيحه، ويذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، ثم يقول: ينظر البخاري مُجَّد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، مصدر سابق، ثم يذكر الجزء والصفحة.

بينما الصحيح: أن يذكر الكتاب والباب ورقم الحديث مباشرة، وإلا كرر المعلومة، وهذا من الناحية المنهجية، كما يمكنه الاكتفاء بالكتاب والباب.

٩/ عدم العناية بتخريج الشاهد، فيقول أحدهم: ويشهد له حديث ابن عباس... والذي قال فيه الترمذي حديث حسن صحيح: ج ٢، ص ٢١٨ (٨٧٧). والصحيح تخريج الشاهد بالطريقة نفسها التي خرج بها حديث الباب.

ثانياً: الخلل في بيان درجة الأحاديث والآثار:

١/ التزام كثير منهم قول: صححه الحاكم ووافقه الذهبي، أو صححه الحاكم واقره الذهبي، في حالة عدم تسجيل الذهبي أيّ تعقب، وهذا منتقد؛ فسكوت الذهبي ليس تصحيحاً للحديث، بل مجرد عدم التعقب، وقولهم عليه مؤاخذات من أوجه:

- أنّ الإمام الذهبي لم ينص على أنّ ما سكت عنه يعد موافقة منه للحاكم.

- أنّ تلاميذ الذهبي لم يفهموا من سكوت شيخهم موافقة منه للحاكم، بل يقولون: صححه الحاكم فقط، ومنهم الإمام ابن كثير، وهو من أعرف الناس بشيخه، وإنما هو صنيع طائفة من الأئمة المتأخرين، كالمناوي، والصنعاني.

- أنّ الذهبي ربما ضعّف حديثاً ورد في المستدرک، ثم يخرجه الحاكم في موضع آخر ولا يتعقبه الذهبي، مثاله: أخرج الحاكم حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد، فاشهدوا عليه بالإيمان»^(٢٢)، ثم قال: صحيح، وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: "فيه دراج كثير المناكير".

ثم أخرج الحاكم الحديث نفسه في موضع آخر من طريق دراج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يلزم المسجد، فلا تخرّجوا أن

(٢٢) المستدرک: (٣٣٢/١)، حديث رقم: [٧٧٠]. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

تشهدوا أنه مؤمن»^(٢٣). ثم قال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي^(٢٤).

٥/ الاعتماد على حكم الألباني رحمه الله، أو على حكم الأرنؤوطيين، أو على حكم غيرهما من المعاصرين مطلقاً، بل من الخلل أيضاً اعتماد أحكام إمام متأخر أو متقدم مطلقاً، وهذا ليس طعناً في أحد منهم أو تزهيدا في علمهم، وإنما المراد توجيه الباحثين إلى ضرورة بذل الجهد في البحث عن حكم الحديث، فإنّ الواحد من أهل العلم ليس بمعصوم، فقد يقع منه الوهم والخطأ في تصحيح الحديث أو تضعيفه، فالواجب على الطالب أن يوسع دائرة بحثه، ليطلع على أقوال مجموعة من العلماء، ويقوم بالترجيح بين أحكامهم، وقريب منه الخلل الموالي، وهو:

٦/ عدم الاهتمام ببحث صحة الحديث حال الخلاف في صحته، والاعتماد على تصحيح الترمذي أو الحاكم مطلقاً، وهما متعقبان في ذلك، والواجب أيضاً تتبع أقوال المخالفين للوصول إلى الحكم الصحيح.

٧/ الجمع بين حكمين متعارضين دون الترجيح بينهما، كأن ينقل تصحيح الترمذي للحديث، وتضعيف الألباني له، أو تضعيف الزيلعي للحديث وتصحيح الألباني. وهذا من أقبح العيوب، إذ كيف يبني الطالب حكماً فقهياً انطلاقاً من حديث لم يتبين له حكمه، والواجب أيضاً التحقيق وبذل الجهد في بيان درجة الحديث.

ثالثاً: الخلل الواقع في تراجم الرواة والأئمة.

١/ عند التراجم يغفل عن الطبقة، فيخلط في الأسماء، فلا يفرق مثلاً بين إمامين عظيمين، وهما: يحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن سعيد القطان، فقد يرد اسم أحدهما في إسناد حديث، فيظن الطالب أحدهما الآخر لتشابه الأسماء، ولو رجع إلى طبقة كل منهما لتبين له المعنى، وذلك بالنظر لمن أخذ عنهم من الشيوخ، وأيضاً لمن أخذوا عنه من التلاميذ، وفي هذه الحالة فإنّ الأنصاري متقدم على القطان، فالأول توفي سنة ١٤٣هـ، والثاني توفي سنة ١٩٨هـ.

(٢٣) المستدرک: (٣٦٣/٢)، حديث رقم: [٣٢٨٠].

(٢٤) ينظر: المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح لمقبل بن هادي الوداعي: (ص/١٥٤)، وإياك والاعتزاز بما نسب للذهبي من موافقة وإقرار للزبير دخان: (ص/٧٣) فما بعدها، والإيضاح الجلي في نقد مقولة: "صححه الحاكم ووافقه الذهبي" للدكتور خالد الدريس: (ص/٣٥) فما بعدها.

ومنهم من وجدته يخلط بين السفينيين: ابن عيينة والثوري، وسبب الخلط أيضا عدم التمييز بين طبقة كل منهما، كما خلط طائفة أخرى بين الحمّادين: ابن زيد وابن سلمة، وهما من طبقة واحدة، واشتركا في كثير من الشيوخ، وأخذ من كليهما تلاميذ كثير، إلا أنّ بقليل من البحث يتمكن الطالب من التمييز بينهما، وسأترك المجال للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) ليضع القواعد والأسس المتينة للتفريق بين كل من الحمّادين والسفينيين.

قال رحمه الله: "اشترك الحمّادان في الرواية عن كثير من المشايخ، وروى عنهما جميعا جماعة من المحدثين، فرمما روى الرجل منهم عن حماد، لم ينسبه، فلا يعرف أي الحمّادين هو إلا بقرينة، فإن عري السند من القرائن - وذلك قليل - لم نقطع بأنه ابن زيد، ولا أنه ابن سلمة، بل نتردد...

فمن شيوخهما معا: أنس بن سيرين، وأيوب، والأزرق بن قيس، وإسحاق بن سويد، وبرد بن سنان، وبشر بن حرب، وبهز بن حكيم، وثابت، والجعد أبو عثمان، وحميد الطويل، وخالد الحذاء، وداود بن أبي هند، والجريري، وشعيب بن الحبحاب، وعاصم بن أبي النجود، وابن عون، وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس، وعبيد الله بن عمر، وعطاء بن السائب، وعلي بن زيد، وعمرو بن دينار، ومُحَمَّد بن زياد، ومُحَمَّد بن واسع، ومطر الوراق، وأبو جمرة الضبعي، وهشام بن عروة، وهشام بن حسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن عتيق، ويونس بن عبيد.

وحدث عن الحمّادين: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وعفان، وحجاج بن منهال، وسليمان بن حرب، وشيبان، والقعني، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وعبد الأعلى بن حماد، وأبو النعمان عارم، وموسى بن إسماعيل - لكن ما له عن حماد بن زيد سوى حديث واحد - ومؤمل بن إسماعيل، وهديبة، ويحيى بن حسان، ويونس بن مُحَمَّد المؤدب، وغيرهم.

والحفاظ المختصون بالإكثار، وبالرواية عن حماد بن سلمة: بهز بن أسد، وحبان بن هلال، والحسن الأشيب، وعمر بن عاصم.

والمختصون بحماد بن زيد، الذين ما لحقوا ابن سلمة، فهم أكثر وأوضح:

كعلي بن المديني، وأحمد بن عبدة، وأحمد بن المقدم، وبشر بن معاذ العقدي، وخالد ابن خدّاش، وخلف بن هشام، وزكريا بن عدي، وسعيد بن منصور، وأبي الربيع الزهراني، والقواريري، وعمرو بن عون، وقتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، ولوين، ومُحَمَّد بن عيسى بن الطباع، ومُحَمَّد بن عبيد بن حساب، ومسدد، ويحيى بن حبيب، ويحيى بن يحيى التميمي، وعدة من أقرانهم.

فإذا رأيت الرجل من هؤلاء الطبقة قد روى عن حماد وأبجمه، علمت أنه ابن زيد، وأن هذا لم يدرك حماد بن سلمة، وكذا إذا روى رجل ممن لقيهما، فقال: حدثنا حماد، وسكت، نظرت في شيخ حماد من هو؟ فإن رأيت من شيوخهما على الاشتراك، ترددت، وإن رأيت من شيوخ أحدهما على الاختصاص والتفرد، عرفته بشيوخه المختصين به، ثم عادة عفان لا يروي عن حماد بن زيد إلا وينسبه، وربما روى عن حماد بن سلمة فلا ينسبه، وكذلك يفعل حجاج بن منهال، وهدي بن خالد.

فأما سليمان بن حرب، فعلى العكس من ذلك، وكذلك عارم يفعل، فإذا، قال: حدثنا حماد، فهو ابن زيد، ومتى قال موسى التبوذكي: حدثنا حماد، فهو ابن سلمة، فهو روايته، والله أعلم.

ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السفينين، فأصحاب سفیان الثوري كبار قدماء، وأصحاب ابن عيينة صغار، لم يدركوا الثوري، وذلك أبين، فمتى رأيت القديم قد روى، فقال: حدثنا سفیان، وأبجم، فهو الثوري، وهُم: كوكيع، وابن مهدي، والفريابي، وأبي نعيم.

فإن روى واحد منهم عن ابن عيينة بينه، فأما الذي لم يلحق الثوري، وأدرك ابن عيينة، فلا يحتاج أن ينسبه، لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات الناس^(٢٥).

٢/ ترجمة الراوي من كتاب متأخر جدا دون الرجوع إلى المصادر المتقدمة، مثل الاعتماد على الأعلام للزركلي وتقديمه على تهذيب الكمال مثلا، وأحيانا يعتمد على كتاب الزركلي فقط، وهذا أيضا يوحى بجهل عميق بالمنهجية الصحيح في التوثيق، والواجب على الطالب العناية بمراجعة دروس المنهجية ومطالعة كتب مختصة في ذلك.

٣/ الخطأ المتكرر في أسماء المصادر، مثل: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للذهبي، بينما الاسم الصحيح: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال.

فهذه أبرز^(٢٦) الأخطاء المسجلة على طلبة الفقه في التعامل مع الحديث وعلومه في البحث الفقهي، ولا أكتفم سرا إن قلت أن الخلل نفسه - وإن كان أقل حجما - ملاحظ على

(٢٥) سير أعلام النبلاء: (٤٦٤/٧-٤٦٦). حقق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط، وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(٢٦) ومنها أيضا:

طلبة الكتاب والسنة، بقسميه التفسير وعلوم القرآن، والحديث وعلومه، الأمر الذي يدعو إلى المزيد من العناية بمثل هذه الندوات التعليمية، والنظر في أسباب عزوف طلبتنا عن تحصيل العلم، وإيجاد حلول لما آل إليه مستواهم.

المطلب الثاني: مقترحات وتوصيات.

خصصت هذا المطلب للحديث عن بعض المقترحات والتوصيات لسد الخلل، وللمساهمة في رفع مستوى طلبة الفقه في علم الحديث، والذي ظهر لي أن إنجاز ذلك يكمن في بعض النقاط:

الأولى: السعي من أجل دمج مواد حديثة لطلبة الفقه والأصول، تمكنهم من الغوص في علوم الحديث، فإنّ السبب الرئيس في ظهور الأخطاء الحديثة في البحوث الفقهية يرجع إلى عدم معرفتهم بكيفية تحرير تلك المسائل، ولا مانع من التعاون بين قسمي الفقه والأصول والكتاب والسنة من أجل تحقيق هذه الغاية العظيمة، التي من دون شك تخدم طلبتنا بالدرجة الأولى.

الثانية: كما أنّه ينبغي على طالب الفقه أن يكون على صلة بالمكتبة الفقهية، وذا حظ وافر من التحصيل في علم الفقه، كذلك ينبغي أن يكون ذا صلة بالمكتبة الحديثة، وأن يكون له حظ أدنى من التكوين في علم الحديث بمختلف مباحثه، يمكنه من استخراج لفظ الحديث من مصادره الأصلية، والحكم عليه وفق قواعد علماء أهل الحديث المعترين، وترجمة للرواة، وغير ذلك.

الثالثة: عقد ندوات ودورات تدريبية مستمرة، من طرف أساتذة مختصين في الحديث وعلومه، تُكسب طالب الفقه المعرفة والكفاءة والخبرة في علم الحديث، وتكون هذه الدورات بمثابة دعم لما تقدم في المقترح الأول المتمثل في دمج مواد حديثة.

- اعتقاد الكثير من طلبة الفقه أنّ التراجع في صحيح مسلم من وضعه.

- عدم الاعتناء بأصح طبقات كتب السنة.

الخاتمة

وفي الختام أسجل نتائج البحث، مع ذكر بعض التوصيات.

أولاً: نتائج البحث.

- ١- الخلل في التعامل مع الحديث وعلومه في البحث الفقهي حقيقة لا يمكن التغافل عنها، ولا التهوين منها.
- ٢- السعي من أجل الرفع من مستوى طلبة الفقه في الحديث وعلومه واجب، لضمان التحصيل المؤصل من جانب، وتجنّب الطالب الوقوع في الزلل من جانب آخر.
- ٣- التكامل المعرفي بين الفقه والحديث وعلومه من المسلمات التي لا يمكن دفعها، والعلمان يخدم بعضهما.
- ٤- ضرورة بث الوعي في أوساط طلبة الفقه من أجل التمكن من الحد الأدنى من علوم الحديث.

ثانياً: التوصيات

لا يمكن في هذا المقام أن أجد ما يوصى به أكثر ممّا ذُكر في المطلب الثاني من المبحث الثاني، فأوصي بما ذكرته هناك، وأسأل الله تعالى الفهم الصحيح، والقلب السليم، والنية الصادقة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

١. إياك والاعتزاز بما نسب للذهبي من موافقة وإقرار للزبير دحان، نشر مكتبة التراث الإسلامي، طبع مؤسسة دار الهلال القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٢. الإيضاح الجلي في نقد مقولة: "صححه الحاكم ووافقه الذهبي" للدكتور خالد بن منصور الدريس، دار المحدث للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (ذو القعدة ١٤٢٥هـ).
٣. البحر المحيط للإمام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحرير عبد القادر عبد الله العافي، ومراجعة الدكتور عمر سليمان الأشقر، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ-١٩٩٢م).
٤. تحرير علوم الحديث للدكتور عبدالله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
٥. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
٦. السنة حجيتها ومكانتها في الإسلام للدكتور محمد لقمان، مكتبة الإيمان المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٧. سير أعلام النبلاء، الجزء السابع، حققه: شعيب الأرنؤوط، وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٨. شرح التبصرة والتذكرة للحافظ زين الدين العراقي. تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
٩. صحيح البخاري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض، طبعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٠. صحيح مسلم، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض، طبعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١١. علاقة أصول الفقه بالفقه للدكتور الحسين آيت سعيد، من منشورات ندوة دولية بعنوان: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية الأسس النظرية والشروط التطبيقية، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وجامعة القرويين، ومؤسسة دار الحديث الحسنية (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م)، المملكة المغربية.

١٢. الفروق للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، بعناية عمر حسن القيّام، مؤسسة الرسالة ناشرون بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
١٣. القواعد النورانية لابن تيمية، حققه وخرج أحاديثه الدكتور أحمد بن محمد الخليل، دار ابن الجوزي.
١٤. كتاب المجروحين من المحدثين للإمام ابن حبان البستي . تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
١٥. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع مصر، الطبعة الثالثة (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
١٦. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي الرامهرمزي. تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
١٧. المدخل إلى السنن الكبرى للإمام البيهقي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ).
١٨. المستدرک علی الصحیحین، للحاکم النیسابوری، تحقیق مصطفی عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة بیروت، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ-١٩٩٠).
١٩. معرفة أنواع علوم الحديث، المشهور بمقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن الصلاح. تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٢٠. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح لمقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار صنعاء، الطبعة الثالثة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٢١. مقرر التخريج ومنهج الحكم عليه، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني. مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت لبنان، الطبعة الأولى (٢٠١٨م).
٢٢. ميزان العلم للإمام أبي حامد الغزالي. حققه وقدم له الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف مصر، الطبعة الأولى (١٩٦٤م).
٢٣. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).